

تمهيد:

إشكالية تأسيس النظام السياسي و شكل و طبيعة ذلك النظام، من الإشكاليات التي طرحت منذ العصر اليوناني، فالمحافظة على الكيان يستلزم الحياة الجماعية، لأنّ الإنسان كائن اجتماعي، لا يستطيع أن يعيش بمفرده أو خارج الجماعة، اللهم إلا إذا كان ملاكاً أو وحشاً، ولذلك تطرح قضية تأسيس نظام يحافظ على الحياة الاجتماعية و يحافظ على الحياة، و ما طرح في العصر الحديث كان بحدّ ذاته إشكالاً فلسفياً خالصاً، لم تنته المناقشات حوله إلى قضية حاسمة، بل على العكس من ذلك خلف نظريات من أصل واحد. و هذا الأصل المقصود هو العقد أو الميثاق الاجتماعي، ونختار لمناقشة هذه الإشكالية ثلاث أقطاب فلسفة العقد الاجتماعي توماس هوبز، و جان جاك روسو، وجون لوك، ويمكننا صياغة الأسئلة المرتبطة بهذا الإشكال في الأتي: بما أنّ الحياة الاجتماعية ضرورية(التجمع ضروري)، فكيف السبيل إلى إيجاد نظام سياسي يحقق به الإنسان وجوده و إستمراريته في ظل ما يتمييز به من عدوانية؟ و كيف يتم الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة السياسية؟ و ما الحقوق التي يروم تحقيقها في الحالة السياسية؟ و لمن يتم التنازل له بموجب ذلك العقد؟ و على ماذا يتنازل للولوج إلى المرحلة السياسية؟؟ تكلم هي أهم المسائل التي تحدّد إطار المناقشة لهذه الإشكالية.

توماس هوبز(1588-1679) ومسألة السلم المدني

أحد فلاسفة العقد الاجتماعي، حسي مادي النزعة، انطلق من مسألة الطبيعة البشرية، غريزة الخوف تحرك فكره "أنا والخوف توأمان"، ولهذا لا غرابة أن يؤسس فلسفته على فكرة الخوف، فالإنسان لديه رغبة ملحة للسيطرة على الآخرين من أجل دفع العدوان والشر، وكذلك الخوف من الموت المفاجئ. أهم أعماله كتاب "الليفياثان" Leviathan.

ينطلق توماس هوبز من تصور مختلف للطبيعة البشرية، فهو يرى برغبة الإنسان في السيطرة على الآخرين لدفع الشر و العدوان، كما قلنا، اللذان أتيا عن طريق القسوة على الآخرين، وكذا الخوف من الموت المفاجئ، وهذه ما تميّز الطبيعة البشرية، أي نظرتة للطبيعة

البشرية نظرة سلبية تقوم على فكرة الشر لا على الخير. وتحليله للإشكالية العامة التي أشرنا إليها سابقاً تحليل ذو طابع منطقي يمكننا أن نلخصه في الآتي:

- ما لم يكن هناك مجتمع نظامي، فلا بد أن يحيا الفرد حياة الطبيعة، لكن حياة الطبيعة خاضعة لسيطرة الشهوات، وليست خاضعة للعقل أو سلطان أخلاقي، في هذه الحالة لا يستطيع الإنسان أن يفرق بين ما ينفعه وما يضره في هذه الظروف، وهي ظروف الخوف.

- و ما يترتب عن هذا، أنه لاضمان في هذه الظروف ولا أمان، وبالتالي لا حرف ولا صناعات، ولا علوم ولا آداب..فهذه الحالة تتسم بالجزع و الفزع، أو هي حياة "حرب الكل ضد الكل"

- لا بد من إيجاد حل لحالة اللااستقرار التي وقع فيها المجتمع نتيجة لطبيعة الإنسان، أو حالة الحرب، وبالتالي اتفق الكل (عقد اجتماعي) على التنازل عن جميع حقوقهم لصالح ملك أو شخص قوي يحق له استعمال القوة مقابل أن يحقق لهم السلم المدني.

وهكذا نظرية هوبز في حلّ الإشكالية تستند إلى تحليل منطقي متماسك للحياة الاجتماعية لا إلى وقائع التاريخ، و الحاكم لا يمارس استعمال القوة فحسب، بل يضيف صفة الشرعية وتصبح حقاً من حقوقه، وعليه لا يعترف بوازع أخلاقي أقوى من توفير الأمن أو السلم المدني.

جان جاك روسو(1778 - 1712) ورجل الطبيعة:

جان جاك روسو(1712 في جنيف)، ألف "في الموسيقى"، و "بحث في التربية"، و "خطاب في العلوم و الفنون"، و كتاب "إميل"، و"العقد لاجتماعي"، تستند فلسفته إلى مزاجه الفطري و تربيته الخاصة المادية والذهنية و الأخلاقية، يعتقد روسو بالفطرة الإنسانية، إذ يعتقد بوجود غريزتين مختلفتين في الإنسان؛ سلسلة من الغرائز الطبيعية لإشباع المصالح المادية ..كل شيء لي، ملكي، لحفظي، لمذاتي، لدفع الألم.. "ثانياً، مجموعة من المؤهلات الغريزية المولودة معنا، كالميول العاطفية، و الضمير الوجداني. العناية الإلهية أوجدت كل شيء حسناً، و أعطت لكل كائن الطبيعة التي تلائمه، والمؤهلات والغرائز التي يحتاجها ليحيا و يتكاثر. كل

ما يلائم الطبيعة يصبح صالحاً، وما يخنقها و يشلّها يصبح رديئاً. هذه المبادئ التي يؤسس عليها روسو عقائده السياسية و التربوية.

المناهج السياسية و التربوية فاشلة لأنها جهلت هذه الحقيقة، و لإصلاح هذه المناهج يجب التذكير بما كان عليه "رجل الطبيعة". لكن من هو رجل الطبيعة؟

لا يمكن معرفته تاريخياً، لقد اندثر منذ ما قبل التاريخ. التفكير يحيلنا إلى مجموعة من الخصائص التي تميّز رجل الطبيعة، إنّه يخاف من الجوع، و الحرب، و لديه استعداد للرحمة، فهو حيوان يتميّز بأنّ: لديه إرادة حرّة، و أنّه قابل للاكتمال.

أسعد حالة عاشها رجل الطبيعة هي الحالة الطبيعية، لكنّها حالة تلاشت فكيف تمّ ذلك؟

1- لقد وضع قانون حقّ الملكية الفردية.

2- إقامة المحاكم.

3- تحويل السلطة الشرعية إلى سلطة استبدادية.

الملكية الفردية خلقت الفقراء و الأغنياء. إقامة المحاكم خلقت الضعفاء و الأقوياء. الاستبداد خلق العبيد و السادة. وهكذا تحول المجتمع إلى طبقات.

حالة رجل الطبيعة تلاشت و يستحيل إعادتها أو بعثها، لكن ليس من المستحيل الوقوف على قيمها الأساسية و السير لذكرى ما يلائمها سياسياً و تربوياً. ما حالة رجل الطبيعة؟

تتصف حالة رجل الطبيعة بميزتين: أولاً، حرية العمل: يولد الإنسان حراً، ولكننا نراه في القيود في كل مكان. ثانياً، المساواة المعنوية: يولد الناس متساويين، ولكن لا نرى أي أثر للمساواة. إذن، كيف السبيل إلى إقامة حالة اجتماعية تتحقق فيها الحرية و المساواة؟ أو كيف يتم الانتقال من حالة رجل الطبيعة إلى الحالة السياسية؟

الإجابة عن هذا السؤال يتضمنه كتاب "العقد الاجتماعي"، تحقيق تلك القيم المرتبطة بالحالة الطبيعية، وإقامة حالة اجتماعية سياسية تتحقق فيها الحرية و المساواة، لن يتم إلا ببناء المجتمع على عقد أو ميثاق اجتماعي. و العقد هو التزام شرعي يتضمن تنازل الفرد عن شخصيته و عن جميع حقوقه. لكن لصالح من يتنازل؟ لصالح الإرادة العامة.

الإرادة العامة لا يحدّها عدد الأصوات، بل المصلحة المشتركة التي توحد هذه الأصوات، وليست معصومة عن الخطأ، ولذلك يجب تعديلها، و لن تبقى هناك حقوق خاصة للأفراد في حالة التقيّد بميثاق الإرادة العامة، وهي التي تسنّ القوانين، ومن يطبق القوانين هيئة من المواطنين، يجب على الدولة مراقبتهم.

ما هدف العقد الاجتماعي؟ يهدف بالتنازل عن جميع الحقوق لصالح الإرادة العامة إلى تحقيق تلك المبادئ التي كانت عند رجل الطبيعة وهي: الحرية و العدالة والمساواة.

جون لوك(1632-1704) وحماية الملكيات

يقال أن الفكر الأمريكي في مجمله يعود إلى فكر لوك السياسي، وكان لوك في طبيعة من استخرجوا النتائج الفلسفية من العلم، تأثر بنيتن و غاليليو، أهم أعماله "مقالة في الفهم البشري"، و"رسالة في التسامح"، و "رسالتان في الحكومة المدنية"، ويعتقد أن الإنسان مختلف عن أشياء الطبيعة ومع ذلك يتأثر بها.

ينطلق لوك من أنّ حالة الطبيعة تخضع لقانون الطبيعة الملزم للأفراد، و العقل الذي هو ذلك القانون الذي يعلم جميع أفراد البشرية أنّ الناس جميعاً متساوون في الحقوق وهم أحرار، أي منطلقة من اعتبار أنّ الطبيعة البشرية حرّة حرية مطلقة، الناس بحكم طبيعتهم العقلية ولدوا أحراراً وبالتالي فهم سواسية، لكن حالة الطبيعة هذه على الرغم من الحرية و المساواة إلا أنّها حالة لا استقرار لأنّ الإنسان لا يعرف حقوقه على وجه التحديد.

وقد اصطلح على أنّ كل الحقوق تتعلق بالملكية، وكان من البديهي أنّ جميع الحقوق تتعلق بالملكية وكان من البديهي لدى لوك أنّ لكل إنسان:

1- مطلق السيطرة على جسمه (مع تحريم الانتحار).

2- الحق في العمل.

3- الحق في أي شيء تعب في الحصول عليه وفي استثماره من عمله.

لكن هذه المبادئ عامة ولا يستبعد حدوث خلافات بين حتى الأمناء الكرام، كما يصعب تحديد النقطة التي يقال عنها أنّ فلاناً اعتدى على حقوق الآخر، يضاف إلى هذا أنّ علاقات

الإنتاج المعقّدة تجعل من العسر تحيد حق الفرد في إنتاج ما. وهنا يظهر من يعتدي على إنتاج الآخرين، و لهذا وصف لوك حالة الطبيعة بالاستقرار، فهناك من لا يعمل و يستولي على إنتاج من يعمل.

أمام هذه الوضعية كان لابد من حكم بين الناس باتفاق عام وهو العقد الاجتماعي، يقتضي بموجبه يتم قبول الرأي الذي تقرّه الأغلبية، لكنها أغلبية ليست مطلقة. يتم بموجب هذا الاتفاق أو العقد التنازل عن بعض الحقوق فقط من أجل أن تحمي الدولة، التي هي في الأخير، مجرد هيئة أو وصي من الأوصياء، الملكيات الخاصة وحرّيات الأفراد حتى لا يعتدي من لا ينتج على حقوق الآخرين المنتجين وحرّياتهم.

الدولة التي تقام بموجب هذا العقد الاجتماعي هدفها حماية و صيانة بعض الحقوق المعينة فقط حدّدت في الدستور، في حالة إخلال الدولة بهذه الوصية، سواء كان ذلك عن طريق العدوان، أو عن طريق الخروج عن قانون الطبيعة، وجب الخروج عليها، فالثورة حق شرعي.

وهكذا فتحليل الإشكالية، أي مسألة العقد الاجتماعي، قانون الطبيعة، السيادة، يحيلنا عند لوك إلى منهج عقلي ساد العصر الحديث على الرغم من تجريبيته الظاهرة في المعرفة.

ما نخلص إليه أنّ مسألة قيام الدولة، أو تأسيس النظام السياسي، ومسألة العقد الاجتماعي، ورجل الطبيعة، و الطبيعة البشرية، تتداخل بعضها ببعض، كمشكلات تكوّن لنا صورة الإشكالية التي نتناولها، وهي من أهم الإشكاليات السياسية في العصر الحديث، وتظل قائمة ومستمرة ليس على مستواها النظري فحسب، بل أيضاً على مستواها التطبيقي، كأنظمة سياسية حديثة تأسست في الغرب و الشرق على السواء، سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية.